

THE HASHEMITE KINGDOM
OF JORDAN

Ministry of Industry & Trade

Amman

Ref. No.

Date



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم

٧٥٣٩٦/ع

التاريخ

٢٠٠٨/٢/

الموافق

المحامي الأستاذ شادي زيادين

ص.ب (١١١٩٠/٩٢٨٢٣٧)

المحامي الأستاذ عمر العطوط

ص.ب (١١١١٨/٣٨١)

الموضوع: القرار الخاص بطلب تسجيل العلامة التجارية (EASY-OFF) رقم (٧٥٣٩٦) في
الصف (٣).

أرفق بطيه القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة
بكتابي أعلاه.

واقبلوا الاحترام

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عربيات



قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية

وزارة الصناعة والتجارة/عمان

الجهة المعارضة: شركة سبارتن الكيماوية، وكليلها المحامي شادي زيادين، عمان ص.ب (١١١٩٠/٩٢٨٢٣٧) الأردن.

الجهة المعارضة عليها: ريكيت بنكايزر اريبياف زد أي، وكليلها المحامي عمر العطوط، عمان ص.ب (١١١١٨/٣٨١) الأردن.

الموضوع: الاعتراض الوارد على طلب تسجيل العلامة التجارية (EASY-OFF) المعلن عنها تحت الرقم (٧٥٣٩٦) في الصنف (٣) من اجل "مستحضرات التبييض، مستحضرات التنظيف، التلميع، الصقل، مستحضرات الكشط، مواد التنظيف، الصابون، مستحضرات نزع الكالسيوم وتخفيضها، مزيل الكالسيوم، مزيل الصدأ للاستعمالات المنزلية، مزيل البقع، مزيل الشحوم، مستحضرات تصريف المغاسل، مستحضرات لمنع تكوين القشور والصدأ والشحوم ومطري الغسيل ومواد تضاف الى الغسيل" والمنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩٦) الصادر بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٤.

الوقائع

أولاً: بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٤ تقدمت المعارضة بواسطة وكيلها باعتراض على طلب تسجيل العلامة التجارية موضوع هذا الاعتراض وذلك للأسباب التالية:

١. المعارضة شركة أردنية مسجلة لدى مراقب الشركات تحت الرقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٣ وهي من الشركات المعروفة محلياً وعربياً بمنتجاتها من المطهرات والمنظفات والتي تتصف بالجودة العالية.

٢. تملك المعارضة من ضمن ما تملكه من علامات تجارية العلامة (eazy) رقم ٢٠١٦٢ بالصنف ٣ لغايات منظفات الزجاج والمسجلة على اسمها منذ تاريخ ١٧/٥/١٩٨٢ وهي



٣. مجددة لتاريخ ٢٠١٣/٥/١٧ والعلامة easy رقم ٦٥٣١٠ لجميع غايات الصنف ٣ وهي سارية المفعول لتاريخ ٢٠١٠.

٤. نتيجة جودة المنتجات التي تحمل العلامة easy والاستعمال الدائم والمستمر والإعلانات من عام ١٩٨٢ ولغاية الآن فقد أصبحت هذه العلامة معروفة ومشهورة لدى جمهور المستهلكين والتجار في المملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة إلى الأسواق المجاورة حيث تقوم المعارض بتصدير منتجاتها منذ زمن إليها.

٥. ان العلامة المعارض عليها والمطلوب تسجيلها في نفس الصنف ولذات الغايات تتطابق و/أو تتشابه من حيث الشكل واللفظ والمظاهر العامة بالإضافة الى ذات الغايات والاستعمال وان اضافة كلمة off وهي كلمة وصفية لا تجعلها فارقة عن علامه المعارضه اذا ان كلمة easy هي الجزء الرئيسي والظاهري من العلامة المطلوب تسجيلها.

٦. ان من شأن تسجيل العلامة المعارض عليها احداث اللبس لدى التجار والمستهلكين حيث توحي بان البضائع التي تحمل العلامة المطلوب تسجيلها تعود للشركة المعارضه وخاصة انها لنفس غايات العلامة العائدة للمعارضه.

٧. ان الهدف من تسجيل هذه العلامة هو استغلال شهرة العلامة easy والعائدة للمعارضه ومعروفة المستهلكين نتيجة الاستعمال الطويل منذ عام ١٩٨٢ ولغاية الان.

٨. ان تسجيل هذه العلامة مخالف للمواد (٦، ٧، ٨) من قانون العلامات التجارية.

٩. وبالتناوب ان المعارض عليها قد قامت بتقديم طلب التسجيل مع عملها بان هذه العلامة المعارضه عليها مملوكة للجهة المعارضه مما يدل على سوء نية المعارض عليها ومحاولتها استغلال شهرة العلامة العائدة للمعارضه.

ثانياً: تم تمديد فترة تقديم اللائحة الجوابية من تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢ لغاية ٢٠٠٥/٢/٢ وبتاريخ ٢٠٠٥/١/٣١ قدمت الجهة المعارض عليها لانتحتها الجوابية بواسطة وكيلها واستندت في جوابها على ما يلي:

١. لا تسلم المعارض عليها بما ورد في البند (١) من اشعار الاعتراض.



٢. لا تسلم المعارض عليها بما ورد في البنود (٣،٢) من اشعار الاعتراض وتبدي ان كلمة (EASY OFF) لا علاقة للمعارضة بابتكارها حسب ما سيظهر في البيانات المقدمة ولا انتاجية لما ورد في هذه البنود.

٣. لا تسلم المعارض عليها بما ورد في البندين (٢،١) من أسباب الاعتراض وتبدي بان العلامة التجارية (EASY OFF) بالإضافة إلى كونها مملوكة ومرتبطة باسم المعارض عليها بموجب تسجيلات واستعمالات في مختلف أنحاء العالم فإنها مميزة ومعروفة ومشهورة باسم الشركة طالبة التسجيل ولا يمكن أن يؤدي تسجيلها إلى انخداع جمهور المستهلكين أو إلى المنافسة غير المشروعة.

٤. لا تسلم المعارض عليها بما ورد في البنود (٣-٨) من لائحة أسباب الاعتراض وتبدي بهذا الخصوص إضافة إلى ما ورد في الجواب السابق ان العلامة التجارية EASY OFF كما هي مسجلة في مختلف دول العالم ومستعمله فيها فهي ايضا منذ عام ١٩٤٥. ٥. لقد استقرت احكام محكمة العدل العليا ان التشابه المحظور في مجمل العلامة لا في جزء منها مما يقتضي معه ايضا رد الاعتراض المقدم.

ثالثا: تم تمديد فترة تقديم البيانات المؤيدة للاعتراض من تاريخ ٢٠٠٥/٤/٦ لغاية ٢٠٠٥/٦/٦ وبتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ قدم وكيل الجهة المعارضة البيانات المؤيدة لطلب الاعتراض وذلك على شكل تصاريح مشفوعة باليمين ومرفقاتها.

رابعا: تم تمديد فترة تقديم البيانات المؤيدة للعلامة من تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٧ لغاية ٢٠٠٥/٨/١٧ وبتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٤ قدم وكيل الجهة المعارضة عليها البيانات المؤيدة لطلب التسجيل وذلك على شكل تصريح مشفوع باليمين ومرفقاتها.

خامسا: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٧ قدم وكيل الجهة المعارضة مرافعة خطية وتقع على ثمان صفحات وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٩ قدم وكيل الجهة المعارضة عليها مرافعة خطية تقع على سبع صفحات.

وبالنتيجة اختتمت الجلسات ورفعت لإصدار القرار



القرار

بعد الاطلاع على ملف الدعوى فقد تبين :

- ١/ ان السادة ريكيت بنكايزر اريبيا اف زد أي قد تقدمت بطلب لتسجيل العلامة التجارية (EASY-OFF) في الصنف (٣) وقد حصلت على شهادة قبول مبدئي ونشرت في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١١.
- ٢/ بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٧ تقدمت شركة سبارتن الكيماوية باعتراض على طلب تسجيل العلامة التجارية وذلك للأسباب الواردة في ملخص الوقائع .
- ٣/ وبالتدقيق في ملف الدعوى بكامل محتوياته فقد تبين ما يلي:

من حيث الشكل:

حيث أن الاعتراض مقدم خلال سريان المدة المحددة بنص المادة (١٤) من قانون العلامات التجارية فإنني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

وبالرجوع إلى لائحة الاعتراض نجد أن وكيل الجهة المعارضة قد أسس دعواه على سند من القول:

- ١- إن العلامة موضوع الاعتراض تشابه وتطابق العلامتين التجاريتين (EASY) رقم (٢٠١٦٢) في الصنف (٣) و (EASY) والمسجلة تحت الرقم (٦٥٣١٠) في الصنف (٣) (والمملوكة للمعارضة).
- ٢- إن طلب تسجيل العلامة موضوع الاعتراض يخالف أحكام المواد (٦) و (٧) و (٨) من قانون العلامات التجارية الأمر الذي يترتب عليه منافسة تجارية غير عادلة وضرر بالمستدعية.

و فيما يتعلق بالادعاء بمخالفة الطلب لأحكام المادة (٦) من القانون فإننا نجد بأنها لا علاقة لها بطلب الاعتراض إذ أنها تعطي لكل من يرغب في أن يستقل في استعمال علامة تجارية لتمييز



البضائع التي هي من إنتاجه أو صنعه أو أن يقدم طلب إلى مسجل العلامات التجارية لتسجيلها وفقا لأحكام القانون الأمر الذي يستدعي اعتبار التسجيل متفقا وأحكام المادة المشار إليها بالتالي رد هذا الادعاء وفي هذا الخصوص ما ذهب إليه القرار رقم (٢٠٠٦/٤٨٢) تاريخ (٢٠٠٦/١٢/٢٠).

وبالتناوب وفيما يتعلق بمخالفة الطلب لأحكام المادة (٨) من القانون فإننا نجد وبعد التدقيق في التصاريح المشفوعة بالقسم والمقدمة من قبل الجهة المعارضة بأنها غير محدثة في إثبات ما ادعته تحت البند الثالث من لائحة الاعتراض من شهرة العلامة التجارية إذ جاءت التصاريح المشفوعة بالقسم خالية من أي إثبات مادي يعزز ما ادعاه من شهرة علامته التجارية وذلك وفقا للتعريف الوارد في المادة (٢) من قانون العلامات التجارية ووفقا لأحكام التوصية المشتركة بشأن أحكام حماية العلامات التجارية المشهورة ذلك أن معرفة الجمهور الأردني بها ووجود تسجيلات لها في سجل العلامات التجارية لا يجعلها من العلامات التجارية المشهورة بالإضافة إلى ذلك فإن الكتاب المرفق ضمن هذه التصاريح والصادر عن شركة سبارتن الكيماوية في الولايات المتحدة الأمريكية يبين فيه بأن شركة سبارتن الكيماوية في الأردن هي شقيقة للشركة العالمية سبارتن الكيماوية قد جاء غير أصولي وغير منتج في الإثبات لعدم تعلقه أساساً بموضوع الدعوى وبالنتيجة يستدعي رد هذا الادعاء.

بالتناوب فإنها بينات الجهة المعارضة - لم تستطع دحض ما أثبتته وكيل الجهة المعارضة ضدها من صحة طلب التسجيل وعدم مخالفته لأحكام المادة (٨/١٠، ١٢، ٦) من القانون، إذ تبين ومن خلال الشهادات المبرزة ضمن قائمة بينات الجهة المعارضة ضدها بأن شركة (إريكيت بنكابر اريبيا اف زد أي) قد قامت بتسجيل علامتها الفارقة (EASY OFF) في بلد المنشأ كندا منذ تاريخ (١٩٤٥/٦/٤) علاوة على وجود تسجيلات لها في العديد من دول العالم وبتاريخ سابق على تسجيل علامة الجهة المعارضة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (الأرجنتين عام ١٩٥٩، وفي البرازيل عام ١٩٥٩، وفي كندا عام ١٩٥٩، وفي استراليا عام ١٩٦٠، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٥، وفي جمهورية جنوب إفريقيا عام ١٩٧٥، وفي برمودا



عام ١٩٧٧ ، وفي السعودية عام ١٩٧٧ ، وفي جزر البهاما عام ١٩٧٨ ، وفي لبنان عام ١٩٧٩ ، وغيرها من الدول وجميعها في الصنف (٣).

بالتناوب فقد ورد على لسان منظمة التصريح المشفوع بالقسم السيدة (روزيتا مارغريت باكستر) ان منظفات الزجاج والأفران والتي تحمل العلامة التجارية (EASY OFF) قد تم استعمالها في العالم في منذ عام (١٩٤٥) كما تم استعمال العلامة التجارية (EASY ON) منذ عام (١٩٦٠) وقد امتد هذا الاستعمال إلى أسواق الشرق الأوسط من بينها الأردن إذ تزامن استعمالهما منذ تاريخ تسجيلها للعلامة التجارية (بام) ذات الرقم (٧٨٥٦٠) في الصنف (٣) والواقع في العام (٢٠٠٥)

وبالتناوب وحيث أن وكيل الجهة المعترض ضدها قد قدم من الأدلة المادية ما يثبت بان العلامة التجارية (EASY OFF) مشهورة باسم شركة (ريكيت بنكايذر اريبيبا اف زد) فانه ينبغي حمايتها وفقاً لأحكام المادة (١٢/٨) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وبالنسبة فان الأولوية في ملكية العلامة التجارية (EASY OFF) والأحقية تثبت وتتقرر لصالح شركة ريكيت بنكايذر اريبيبا اف زد أي وهذا ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل رقم (١٩٥٥/٦٣) والذي جاء فيه:

"من الثابت ان الشركة المستأنف عليها تملك علامة تجارية تحمل رسم الجمل مسجلة باسمها في جزيرة سيلان منذ سنة ١٩٣٧ وان هذا التسجيل قد جدد اربع عشرة سنة اعتباراً من تاريخ ٦/١/١٩٤١ وان هذه الشركة قد استعملت هذه العلامة في الاردن طيلة سنة ١٩٥٣ وان بضاعتها التي تحمل هذه العلامة أصبحت رائجة ومعروفة لدى المستهلكين.

ونجد ايضا ان الشركة المستأنفة قد سجلت في الأردن علامة مشابهة لعلامة الشركة المستأنف عليها لسنة ١٩٥٣ وانها استعملت هذه العلامة قبل التسجيل بحوالي ثلاث سنوات يؤيد ذلك ما جاء في قرار هذه المحكمة الصادر في القضية المتكونة بين الفريقين رقم ٢٢/١٩٥٤ عدل عليها. حيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٨ من قانون العلامات التجارية رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على انه (اذا كان شخص يستعمل بطريق المزاحمة الشريفة علامة تجارية يستعملها شخص آخر او اذا وجدت احوال اخرى خاصة يستصوب المسجل معها تسجيل نفس العلامة



Ref. No.

Date

باسم اكثر من شخص واحد فيجوز للمسجل ان يسمح بتسجيل تلك العلامة او اية علامة اخرى قريبة الشبه بها لنفس البضائع او الصنف من البضائع باسم اكثر من شخص واحد على أساس القيود والشروط التي قد يستصوب فرضها من حيث طريقة الاستعمال ومكانه وغير ذلك من الامور وبما ان عناصر هذه الفقرة متوفرة بالنسبة لفريقي هذه الدعوى نظرا لما ذكرناه آنفا من ان كلاهما استعمل العلامة التجارية المدعى بها بحيث اصبحت بضاعة كل منهما التي تحمل تلك العلامة رائجة ومعروفة لدى المستهلكين ولم يرد في هذه القضية ما يثبت ان استعمال هذه العلامة من قبل الشركة المستأنف عليها كان يسوء نية وبطريق المزاحمة الغير شريفة كما تزعم الشركة المستأنفة ، فاننا نرى ان مسجل العلامات كان محقا في رد اعتراض الشركة المستأنفة على طلب تسجيل العلامة التجارية موضوع البحث باسم الشركة المستأنف عليها.

وبالتناوب مع ما تقدم ولدى التدقيق في السجل فقد تبين لنا بان الجهة المعترض ضدها تملك العلامة التجارية (EASY ON) والمسجلة تحت الرقم (٢٠٧٠٣) في الصنف (٣) وذلك منذ تاريخ ١٩٨٣/٤/٢٣ الأمر الذي يعطيها الحق بطلب تسجيل العلامة التجارية موضوع الاعتراض (EASY-OFF) بنفس الصنف والتي تعد مرادفة لعلامتها التجارية ومشتقة منها مما لا يرد معه القول بوقوع الجمهور المستهلك بالخلط والغش حول المصدر الحقيقي للبضاعة لسبق تداوله لذات لمنتجات وعلامة أخرى مملوكة للمعارض ضدها مختلفة ومغايرة عن علامة الجهة المعترضة.

بالإضافة إلى ذلك فان الفقه والقضاء قد استقرا على أن العلامات التجارية التي تحوي كلمات عامة و/أو وصفية لا تكون حكرا على احد ولا يستأثر بتسجيلها، وعليه فان الكلمة (EASY) كلمة وصفية لا يجوز لأحد أن يستأثر بتسجيلها وجعلها حكرا عليه ومن حق الغير بما فيهم الجهة المعترض ضدها طلب تسجيلها طالما تحققت بها الصفة الفارقة وهو ما تحقق في طلب تسجيل العلامة التجارية إذ أضيفت إلى هذه الجزئية كلمة أخرى تمثلت بالكلمة و/الأحرف (OFF) مما أضفى عليها ميزة وصفية فارقة تكفل تمييزها عن علامة الجهة المعترضة وذلك وفقا لمقاصد



المادة (٧/٨) من القانون، وفي هذا الخصوص ما ذهب اليه اجتهاد محكمة العدل العليا الموقرة في القرار رقم (١٩٩٤/٢٩٦) والذي جاء فيه ".... اشترطت المادة ٧/١ من قانون العلامات التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ في العلامة التجارية القابلة للتسجيل ان تكون ذات صفة فارقة بصورة تكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الناس مما لا يجوز معه لاحد ان يستأثر بالعلامة الشائعة او يمتلكها."

بالتناوب مع ما تقدم فانه ولدى الرجوع الى سجل العلامات التجارية فقد تبين وجود العديد من العلامات التجارية في الصنف (٣) متضمنة الجزء (EASY) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (EASY WASH) رقم (٢٠٩٢٥)، (EASY KREZIA) رقم (٥٥٨٠٢) في الصنف (٣)، (NICE N EASY) رقم (٧١٣٤١) في الصنف (٣).

وتأسيسا على ما تقدم، وحيث أن العلامة التجارية المطلوب تسجيلها قد حملت من الصفات الفارقة ما يجعلها كفيلة بإسباغ صفة المشروعية عليها ويجعلها متفقة ومقاصد أحكام المادة (٢/٧) من قانون العلامات التجارية بحيث لن يورث تسجيلها أي لبس وتضليل لدى الجمهور المستهلك ولن يؤدي بها ذلك إلى خلق منافسة تجارية غير مشروعة خلافا لأحكام المادة (٦/٨) من القانون وحيث أن العلامة لا تشكل أية مخالفة لأحكام المادة (٨/١٠، ١٢) من القانون المشار إليه فاني أقرر الاعتراض المقدم على طلب تسجيل العلامة التجارية (EASY OFF) رقم (٧٥٣٩٦) في الصنف (٣) والسير بإجراءات تسجيلها حسب الأصول.

قرار صادر بتاريخ (٢٠٠٨/٢/١٤) قابلا للاستئناف خلال عشرين يوما

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عرييات

رقم الدعوى :

٢٠٠٧/ ٨١

رقم القرار: (٣١)

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد فؤاد سويدان

وعضوية القضاة السادة

الدكتور محمود الرشدان ، فوزي العمري ، إبراهيم أبو طالب ، محمد طعمه

المستأنفة : شركة سبارتن الكيماوية / وكيلها المحامي شادي زيادين

المستأنف ضدهما :

١-مسجل العلامات التجارية بوزارة الصناعة والتجارة بالإضافة لوظيفته

٢-ريكييت بنكايزر اريبياف زد أي .

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٨ تقدم وكيل المستأنفة بهذا الاستئناف للطعن بالقرار الصادر عن
المستدعى ضده مسجل العلامات التجارية بالاعتراض على طلب تسجيل العلامة التجارية
(Easy-off) رقم (٧٥٣٩٦) صنف (٣) المتضمن رد الاعتراض والسير بإجراءات
تسجيل العلامة التجارية .

ثانياً : أسباب الاستئناف :

١-أخطأ مسجل العلامات التجارية عندما قرر بأنه لا تشابه يؤدي إلى غش ولبس لدى
جمهور المستهلكين فيما بين العلامتين (Easy) (Easy off) .

٢-أخطأ مسجل العلامات التجارية بقراره باعتبار أن الكلمة (Easy) هي كلمة
وصفية في حين أن العلامة (Easy) هي من العلامات المستعملة والمعروفة والتي
أصبحت راسخة في ذهن المستهلك وتطلب باسمها منذ عام ١٩٨٢ ولغاية الآن وان
استعمالها مدة طويلة قد أصبحت مميزه وذات صفة فارقة .

٣- أخطأ مسجل العلامات التجارية بإهمال بيانات المعارضة دون أن يبين الأساس الذي استند عليه بعدم الأخذ بها حيث أن جميع التصاريح قد نظمت وفق قانون العلامات التجارية التي اعتبرها البيئة الأساسية ، وأن قول مسجل العلامات التجارية بأن هذه التصاريح لا تثبت شيء في قراره ، فيه مخالفة صريحة للقانون والواقع حيث أن أصحاب التصاريح من تجار ومن أشخاص يعلمون علماً شخصياً بالوقائع الواردة بالتصاريح .

٤- أخطأ مسجل العلامات التجارية عندما اعتبر بأن العلامة (Easy) غير مشهورة وخلط بين العلامة المشهورة محلياً بالسوق المحلي والعلامة المشهورة عالمياً بالرغم من أن المستأنفة قدمت من البيانات الطافحة على شهرة منتجها في الأردن بالإضافة إلى أنها تقوم بتصدير منتجاتها التي تحمل العلامة (Easy) إلى معظم دول العالم .

٥- أخطأ مسجل العلامات التجارية عندما أهمل الكتاب الصادر عن شركة سبارتن الكيماوية العالمية في الولايات المتحدة والذي يتضمن بأن شركة سبارتن الكيماوية في الأردن هي شركة شقيقة لها وأنها مرخصة لتسجيل وترويج بضائعها التي تحمل العلامة (Easy) في منطقة الشرق الأوسط .

٦- أخطأ مسجل العلامات التجارية عندما لم يطبق اجتهادات محكمكم الموقرة والمستقرة والتي تنطبق تماماً على وقائع هذه الدعوى والتي تضمنت بأن التشابه في جزء جوهري بغض النظر عن التفاصيل الجزئية بين العلامتين من شأنه أن يؤدي إلى غش الجمهور ، بالإضافة إلى إهماله قرار محكمكم الموقرة رقم (٩٤/٨) والذي تضمن بأن استعمال العلامة لمدة طويلة بحيث أصبحت مميزة وتطلب من المستهلك تجعل من تلك العلامة فارقة نتيجة طول الاستعمال .

٧- أخطأ مسجل العلامات التجارية حيث لم يرد في البيانات أي استعمال لعلامة المستأنف ضدها الثانية في الأردن ، كما لم يأخذ بعين الاعتبار أن استعمالها قد يؤدي إلى غش وخلط لدى جمهور المستهلكين .

٨- أخطأ مسجل العلامات التجارية بالاعتماد على تصريح واحد مشفوع باليمين مقدم من محامية الشركة والذي جاء عبارة عن صيغ إنشائية ومتناقضة .

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة وغياب المستأنف عليها المتبلغان والمقرر إجراء محاكمتها غيابياً ، تليت لائحة الاستئناف واللائحة الجوابية المقدمة من مسجل العلامات التجارية ولائحة الرد عليها وأبرزت المحكمة كافة البيانات المقدمة في الدعوى وقدم وكيل المستأنفة مرافعته وأقواله الأخيرة .

القرار

بعد الإطلاع على أوراق الدعوى وتدقيقها والمداولة قانوناً نجد أن وقائعها تنلخص في أن المستأنف عليها (ريكيت بنكايذر أربييا اف زد أي) كانت بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ قد تقدمت بطلب إلى مسجل العلامات التجارية لتسجيل العلامة التجارية (EASY-OFF) الصنف (٣) وأنها قد حصلت على شهادة قبول مبدئي ونشرت في عدد الجريدة الرسم رقم (٢٩٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١١ .

بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٧ تقدمت المستأنفة شركة سبارتن الكيماوية باعتراض على طلب تسجيل العلامة للأسباب الواردة في لائحة اعتراضها .

نظر مسجل العلامات التجارية في الاعتراض وبعد أن سمح للفريقين بتقديم بيناتهما أصدر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٤ قراره المطعون فيه والمتضمن ما يلي : -
"وتأسيساً على ما تقدم وحيث أن العلامة التجارية المطلوب تسجيلها قد حملت الصفات الفارقة مما يجعلها كفيلة بإسباغ صفة المشروعية عليها ويجعلها متفقة ومقاصد أحكام المادة (٢/٧) من قانون العلامات التجارية بحيث لم يورث تسجيلها أي لبس ، وتضليل لدى الجمهور المستهلك ولن يؤدي بها ذلك إلى خلق منافسة تجارية غير مشروعة خلافاً لأحكام المادة (٦/٨) من القانون .

وحيث أن العلامة لا تشكل أية مخالفة لأحكام المادة (١٢/٨) من القانون المشار إليه فإنني اقرر رد الاعتراض المقدم على طلب تسجيل العلامة التجارية (EASY-OFF) رقم (٧٥٣٩٦) في الصنف (٣) والمسير بإجراءات تسجيلها حسب الأصول " .

في الموضوع وعن أسباب الاستئناف فإننا نجد أن المستأنفة وعلى ما يبين من لائحة اعتراضها المقدمة إلى مسجل العلامات التجارية على تسجيل العلامة التجارية (ESAY-OFF) العائدة للمستأنف عليها ريكيت بنكايزر أريبيا اف زد ، أنها أسست اعتراضها على مخالفة المستأنف عليها لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ من قانون العلامات التجارية رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

ومن الرجوع إلى أحكام المادة (٦) نجد أنها تنص على ما يلي :-
"كل من يرغب في أن يستقل في استعمال علامة تجارية لتمييز البضائع التي هي من إنتاجه أو صنعه أو انتخابه أو مما أصدر شهادة بها أو البضائع التي يتجر أو التي ينوي الاتجار بها يمكنه أن يطلب تسجيل تلك العلامة وفقاً لأحكام هذا القانون " .

وتنص المادة من ذات القانون على ما يلي :-

١- يشترط لتسجيل العلامة التجارية أن تكون ذات صفة فارقة من حيث الأسماء أو الحروف أو الأرقام أو الأشكال أو الألوان أو غير ذلك أو أي مجموعة منها وقابلة للإدراك عن طريق النظر .

٢- تؤولياً للغرض المقصود من هذه المادة تعني لفظه (فارقه) أن العلامة التجارية موضوعة على شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الناس .

٣- لدى الفصل فيما إذا كانت العلامة التجارية ذات صفة فارقة وفقاً لما تقدم يجوز للمسجل أو للمحكمة إذا كانت العلامة التجارية مستعملة بالفعل أن يأخذ بعين الاعتبار طول المدى الذي جعل مثل ذلك الاستعمال لتلك العلامة التجارية مميزاً فعلاً للبضائع المسجلة التي ينوي تسجيلها .

وتنص المادة ٨ بفقرتيها ٦ و ١٠ من قانون العلامات التجارية على ما يلي :-

٦- العلامات المخلة بالنظام العام أو الآداب العامة أو التي تؤدي إلى غش الجمهور أو العلامات التي تشجع المنافسة التجارية غير المحقة أو التي تدل على مصدرها الحقيقي .

١٠- العلامة التي تطابق علامة تخص شخصاً سبق تسجيلها لنفس البضائع التي يراد جيل العلامة من أجلها أو لصنف منها أو العلامة التي تشابه تلك العلامة إلى درجة قد إلى غش الغير .

نهل ينطوي تسجيل العلامة التجارية (EASY - OFF) التي تقدمت المستأنف بها (ريكيت بنكايزر اريبيا اف زد) بطلب تسجيلها إلى مسجل العلامات التجارية ، مخالفة لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ من قانون العلامات التجارية لوجود العلامة ية (EASY) المسجلة باسم المستأنفة ؟

للإجابة على ذلك نجد أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المعيار في التشابه من عدمه في العلامات التجارية يكمن في توفر عناصر متعددة ومختلفة منها ، بالعلامة وكتابتها ورسومها وما إذا كان التشابه يتمثل بالفكرة الأساسية التي تنطوي ها العلامة التجارية وبالمظهر الرئيس لهذه العلامة وليس لتفاصيلها الجزئية ولما كانت (EASY) الواردة في العلامتين هي في الحقيقة جوهر العلامتين والتشابه والتطابق قائم بينهما ، إلا أننا نجد أن وكيل المستأنف عليها قد قدم في مرحلة الاعتراض من ات ما يثبت بأن العلامة التجارية (EASY- OFF) مشهورة باسم شركة ريكيت ر اريبيا اف زد وإنها مسجلة في كندا بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٤٥ ، الأرجنتين عام ١٩٥٩ يل عام ١٩٥٩ ، استراليا عام ١٩٦٠ ، الولايات المتحدة ١٩٦٥ ، جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧ ، البرمودا عام ١٩٧٨ ، البهاما عام ١٩٧٩ ، لبنان عام ١٩٧٩ وهي تواريخ سابقة ، تاريخ تسجيل المستأنفة لعلامتها التجارية (EASY) وكذلك اثبت وكيلها بأن هذه ة مستعملة في العديد من دول العالم ومن بينها الأردن منذ عام ١٩٨٣ ، وأن هذ يكة تملك العلامة التجارية (EASY ON) ومسجلة في الأردن تحت الرقم (٢٠٧) في الصنف (٣) منذ عام ١٩٨٣ وبذلك فإن هذه العلامة (EASY OFF) ر جديدة بالحماية وتكون إزاء ذلك ليس كما ورد في لائحة الاعتراض وإنما بصدد ة شريفة حول تسجيل علامة تجارية واستعمالها وان أحكام المادة (١٨) من قانون ات التجارية هي التي تحكم هذه المسألة .

لما كانت المستأنف عليها قد اقترنت علامتها التجارية (EASY) بكلمة OFF ا تكون والحالة هذه قد جعلتها مميزة عن علامة المستأنفة ولم تعد هناك منافسة غير أو تؤدي إلى غش الجمهور أو تدل على غير مصدرها الحقيقي ويكون ما توصل إليه

مسجل العلامات التجارية بقراره المستأنف قد أصاب صحيح القانون الأمر الذي يتعين معه رد الاستئناف وتأيد القرار المستأنف .

قرراً صدر وافهم علناً بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/٣٠ .

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

ف . ع